بنمو نسبته 14,1٪ مقارنة بالعام السابق.. والدخل التشغيلي يرتفع بنسبة 2,7٪ ليبلغ 94,3 مليون دينار

«الخليج» يحقق 27,4 مليون دينار أرباحاً صافية في النصف الأول

أعلن بنك الخليج عن نتائجه المالية للنصف الأول المنتهي في 30 يونيو 2026، حيث حقق صافي ربح بلغ 27,4 مليون دينار، بزيادة قدرها 3,4 ملايين دينار أو 14,1٪ مقارنة بصافي ربح النصف الأول من 2025 البالغ 24 مليون دينار.

كما سجل البنك دخلا تشغيليا بلغ 94,3 مليون دينار في النصف الأول من 2026، محققا زيادة بنسبة 2,7٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

أما بالنسبة للربع الثاني المنتهي في 30 يونيو 2026، فقد حقق بنك الخليج صافي ربح بلغ 18,0 مليون دينار ودخلا تشغيليا بقيمة 49,2 مليون دينار، بنمو قدره 22,6٪ و2,9٪ على التوالي، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

ويرجع تحسن صافي الربح للنصف الأول من عام 2026 إلى الارتفاع في صافي إيرادات الفوائد بنسبة 1,0٪، بالتزامن مع النمو القوي للإيرادات من غير الفوائد بنسبة 9,6٪، وتحديدا في صافي الإيرادات من الرسوم والعمولات التي بلغت 14,7 مليون دينار، بارتفاع بنسبة 13,3٪ في النصف الأول من 2026 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، ومع ذلك، فقد قوبل هذا التحسن في الأرباح التشغيلية جزئيا بزيادة في المصروفات التشغيلية بنسبة 8,0٪.

بالإضافة إلى ذلك، أسهم التحسن في إجمالي المخصصات وخسائر الانخفاض القيمة التي انخفضت بمقدار 4,8 ملايين دينار أو بنسبة 24,6٪ مقارنة بالعام السابق، في تعزيز صافي ربح البنك للنصف الأول من 2026.

أما بالنسبة لجودة الأصول، فقد بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 1,2٪ كما في 30 يونيو 2026، مقارنة بمستوى العام السابق البالغ 1,4٪. كما واصل البنك الاحتفاظ بنسبة تغطية قوية للقروض غير المنتظمة بلغت 312٪، شاملة إجمالي المخصصات والضمانات.

كما بلغ إجمالي المخصصات الائتمانية 251 مليون دينار كما في 30 يونيو 2026، في حين بلغت مخصصات البنك بموجب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (الخسائر الائتمانية المتوقعة) ما قيمته 177 مليون دينار، ما يعني ان البنك يتمتع بمستوى جيد من المخصصات الإضافية يبلغ 74 مليون دينار، أي ما يفوق بشكل كبير متطلبات المعيار رقم 9.

ومقارنة بنتائج 31 ديسمبر 2025، ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 5,1٪ ليصل إلى 8,1 مليارات دينار، كما ارتفع صافي القروض والسلف بنسبة 7,6٪ ليصل إلى 6,3 مليارات دينار، فيما استقرت الودائع عند 6 مليارات دينار، وبلغ إجمالي حقوق المساهمين 846 مليون دينار.

وبلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال للبنك 13,8٪، وهي أعلى بنسبة 2,8٪ من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 11٪، كما بلغت نسبة كفاية رأس المال 15,8٪ وهي أعلى بنسبة 2,8٪ من الحد الأدنى الرقابي البالغ 13٪.

مرونة اقتصادية

وتعليقا على النتائج المالية للنصف الأول من عام 2026، صرح رئيس مجلس إدارة بنك الخليج أحمد البحر، قائلا: نفخر بالأداء الذي حققه بنك الخليج خلال النصف الأول من عام 2026، حيث بلغ صافي الربح 27,4 مليون دينار، وهو ما يمثل زيادة إيجابية بنسبة 14,1٪ مقارنة بالعام السابق. وتأتي هذه النتائج المشجعة في ظل بيئة تشغيلية حافلة بالتحديات والتوترات الإقليمية منذ بداية العام، كما تعكس النتائج على قوة أنشطتنا المصرفية الأساسية، ومتانة مركزنا المالي، وقدرتنا على تنفيذ استراتيجيتنا بكفاءة وثبات.

وأضاف: لقد رسخ النصف الأول من عام 2026 أهمية الحفاظ على الأسس المالية المتينة واتباع نهج حصيف في تحقيق النمو، فعلى الرغم من التحديات الإقليمية المستمرة، حافظ الاقتصاد الكويتي على قدر جيد من الاستقرار، مدعوما بقرار بنك الكويت المركزي الإبقاء على سعر الخصم دون تغيير خلال الفترة، الأمر الذي أسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتوفير رؤية أوضح لقطاع الأعمال والمؤسسات المالية. وأشار إلي أن إصدارات الدين السيادي، سواء في الأسواق المحلية أو الدولية، تمثل خطوة مهمة نحو تعزيز مرونة مصادر التمويل وتطوير سوق أدوات الدين المحلية، وينعكس ذلك إيجابا على الاقتصاد الوطني من خلال دعم التخطيط المالي، وتعميق الأسواق المالية، وتوفير أدوات استثمارية إضافية للبنوك والمؤسسات الاستثمارية. علاوة على ذلك، يعكس مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2027/2026 التزام الحكومة بمواصلة الإنفاق الرأسمالي، حيث خصص نحو 3,1 مليارات دينار للمشروعات الرأسمالية. ومن المتوقع أن تسهم هذه الاستثمارات المتواصلة في مشاريع البنية التحتية الاستراتيجية في تحفيز النشاط الاقتصادي وخلق فرص تمويلية واعدة للقطاع المصرفي.

وفيما يتعلق بالتطورات الإقليمية الراهنة، قال البحر: نواصل مراقبة التطورات الجيوسياسية عن كثب، وبينما قد تلقي التوترات الإقليمية بظلالها على المعنويات وثقة قطاع الأعمال، فإن القطاع المصرفي الكويتي لا يزال يتمتع بقوة رأسمالية وسيولة عالية، ونحن كلنا أمل في أن تجد الصراعات الحالية طريقها إلى الحل السلمي، بما يسهم في تحقيق استقرار إقليمي أكبر وتعزيز الآفاق الاقتصادية.

واختتم البحر تصريحاته قائلا: مع دخولنا النصف الثاني من عام 2026، سنواصل التركيز على تنفيذ أولوياتنا الاستراتيجية والاستفادة من الفرص الواعدة التي تخلقها مسيرة التنمية المتواصلة في دولة الكويت. واستنادا إلى متانة مركزنا المالي ونهجنا الحصيف في إدارة الأعمال، فإننا نتمتع بموقع قوي يؤهلنا لمواصلة تحقيق قيمة مستدامة وطويلة الأجل لمساهمينا.

زخم النمو في الأعمال

وتعليقا على الأداء التشغيلي لبنك الخليج، قال الرئيس التنفيذي بالوكالة، سامي محفوظ: لقد حقق بنك الخليج نموا قويا في الأعمال خلال النصف الأول من 2026، حيث ارتفع صافي القروض والسلف بنسبة 7,6٪ منذ بداية العام حتى تاريخه. وجاء هذا النمو مدفوعا بنهج منضبط في إدارة المخاطر، وهو ما انعكس في انخفاض إجمالي المخصصات وخسائر الانخفاض القيمة بنسبة 24,6٪ خلال النصف الأول من 2026 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وتؤكد هذه النتائج مجتمعة قدرتنا على تنمية أعمالنا بمسؤولية مع الحفاظ على جودة ميزانيتنا العامة.

وأضاف: لقد تجاوز إجمالي أصول البنك 8 مليارات دينار منذ بداية العام، مدعوما باستمرار الأنشطة التمويلية عبر القطاعات الرئيسية، هذا الأداء المميز، إلى جانب البيئة التشغيلية الداعمة، يوفر أساسا راسخا لتحقيق المزيد من النمو. بالإضافة إلى ذلك، واصلنا تنويع مصادر التمويل لدينا لدعم النمو وتعزيز هيكل التمويل الخاص بالبنك، وفي الوقت نفسه، يتوقع أن يؤدي الاستمرار في ترسية المشاريع التنموية عبر قطاعات البنية التحتية والتطوير إلى تحفيز الطلب على تمويل الشركات، ومع توافر مستويات سيولة جيدة في القطاع المصرفي ككل، فإن هذه التطورات تضعنا في مكانة ممتازة لمواصلة دعم عملائنا واقتناص فرص النمو المستدام.

وتابع محفوظ قائلا: بالتوازي مع الزخم الذي تشهده أعمالنا، واصلنا إحراز تقدم في استعداداتنا للتحول إلى العمل المصرفي الإسلامي، وذلك رهنا بالحصول على الموافقات التنظيمية وموافقات المساهمين المطلوبة، وقد شهدت الفترة السابقة تقدما ملموسا في عدد من المسارات الرئيسية، تشمل الحوكمة والمنتجات والأنظمة والجاهزية التشغيلية، الأمر الذي يهيئ البنك للانتقال بثقة إلى المرحلة التالية من مسيرة التحول.

أحمد البحر

سامي محفوظ

أحمد البحر: فخورون بأداء بنك الخليج في النصف الأول على الرغم من البيئة التشغيلية الحافلة بالتحديات والتوترات الإقليمية

سامي محفوظ: يظهر النمو القوي في القروض والسلف قدرتنا على التوسع في أعمالنا مع الحفاظ على الانضباط المؤسسي

تصنيفات مرموقة

جددت وكالات التصنيف الائتماني العالمية تأكيدها على القوة المالية والقدرة التشغيلية لبنك الخليج، حيث قامت وكالة «فيتش للتصنيف الائتماني» بتثبيت تصنيف عجز المصدر عن السداد على المدى الطويل للبنك في المرتبة «A» مع نظرة مستقبلية مستقرة، في حين ثبتت وكالة «موديز» تصنيف الودائع على المدى الطويل للبنك في المرتبة «A3» مع نظرة مستقبلية مستقرة. كما قامت وكالة «كابيتال إنتليجنس» بتثبيت تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل عند «+A» مع نظرة مستقبلية مستقرة. وتؤكد هذه التصنيفات على استقرار البنك وممارساته السليمة في إدارة المخاطر.

مراكز متقدمة وجوائز عالمية

- صنف مجلة فوربس بنك الخليج ضمن قائمة أكبر 100 شركة في الشرق الأوسط لعام 2026 بقيمة أصول تتجاوز 25,1 مليار دولار وبعدد فروع يتجاوز 45 فرعا.
- يعد بنك الخليج واحدا من أكبر 10 علامات تجارية من حيث القيمة في الكويت لعام 2026، بقيمة بلغت 237 مليون دولار، وذلك وفقا لتصنيف مؤسسة Brand Finance العالمية.
- توج بنك الخليج بجائزتين مرموقتين من مجلة International Business العالمية لعام 2026، هما جائزة أفضل تطبيق مصرفي للشركات على مستوى الشرق الأوسط، وجائزة التميز في تجربة العملاء في القطاع المصرفي
- حصد بنك الخليج جائزتين مرموقتين في مجالي «الابتكار المصرفي الرقمي» و«الخدمات المالية ذات الأثر المجتمعي»، وذلك ضمن جوائز مجلة Global Brands العالمية لعام 2026.

بهدف تعزيز الجاهزية الوطنية ورفع كفاءة دولة الكويت في التعامل الفوري مع الظروف الاستثنائية

«وربة» يدعم صندوق الكويت للاستجابة الطارئة بـ 3 ملايين دولار

المساهمة تعكس التزام «وربة» بدعم الجهود الوطنية وتعزيز الشراكة مع الجهات الحكومية بما يخدم المصلحة العامة

أعلن الصندوق الكويتي للتنمية عن مساهمة بنك وربة بمبلغ 3 ملايين دولار لصالح صندوق الكويت للاستجابة الطارئة، الذي أطلق في الخامس من يوليو الجاري، بهدف تعزيز الجاهزية الوطنية ورفع كفاءة دولة الكويت في التعامل الفوري مع الظروف الاستثنائية.

وأوضح الصندوق أن هذه المساهمة تعكس التزام بنك وربة بدعم الجهود الوطنية وتعزيز الشراكة مع الجهات الحكومية بما يخدم المصلحة العامة ويرفع مستوى الجاهزية لمواجهة مختلف التحديات.

وأكد الصندوق أن مساهمة البنك تعكس الدور الحيوي والمسؤول للقطاع المصرفي الكويتي في مساندة الجهات الحكومية، وتوفير الموارد اللازمة للتعامل السريع مع الأزمات، فضلا عن ترسيخ قيم التضامن والتكافل المجتمعي.

ويعد بنك وربة أحد البنوك البارزة في القطاع المصرفي الإسلامي بدولة الكويت، حيث تأسس عام 2010 بهدف تقديم خدمات مصرفية واستثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويقدم حلولا مصرفية متكاملة للأفراد والشركات والاستثمار والخزينة، مع التركيز على الابتكار والتحول الرقمي. كما يمتلك شبكة تضم 22 فرعا تغطي مختلف محافظات دولة الكويت، إلى جانب شبكة واسعة من أجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية الرقمية.

يذكر أن صندوق الكويت للاستجابة الطارئة أنشئ بمبادرة من الصندوق الكويتي للتنمية بعد موافقة مجلس الوزراء، ليتولى إدارته والإشراف التام على أعماله، سعيا إلى تعزيز المرونة المؤسسية، ورفع كفاءة الاستجابة الوطنية، وتمكين الجهات المعنية من مواجهة التحديات الطارئة بكفاءة وفاعلية.

صندوق الكويت للاستجابة الطارئة
KUWAIT EMERGENCY RESPONSE FUND

بنك وربة
WARBA BANK

تأكيداً على التزامها بمسؤوليتها الوطنية

«الكويتية للمنتزهات» تسهم بـ 250 ألف دولار في صندوق الكويت للاستجابة الطارئة

المبادرات الوطنية المشتركة تمثل نموذجاً عملياً للتعاون بين مختلف القطاعات وتسهم في تعزيز الجاهزية المؤسسية

أعلنت الشركة الكويتية للمنتزهات عن تقديم مساهمة مالية بقيمة 250 ألف دولار دعما لـ«صندوق الكويت للاستجابة الطارئة»، تأكيدا لالتزامها بمسؤوليتها الوطنية، وحرصها على المساهمة في المبادرات التي تعزز قدرة دولة الكويت على مواجهة مختلف الظروف الاستثنائية، وترسخ قيم التعاون والتكافل بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص.

وأوضحت الشركة أن هذه المساهمة تأتي انسجاما مع نهجها في دعم المبادرات ذات الأثر الوطني، وإيمانها بأهمية تضافر الجهود بين مختلف الجهات لخدمة المصلحة العامة، بما يسهم في دعم استمرارية الخدمات الحيوية وتعزيز استقرار الدولة.

وتؤمن الشركة الكويتية للمنتزهات بأن المسؤولية الوطنية تمثل جزءا أصيلا من رسالتها المؤسسية، وأن للقطاع الخاص دورا محوريا في دعم المبادرات التي تعزز قدرة الدولة على مواجهة التحديات. ومن هذا المنطلق، تأتي مساهمة الشركة في «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة» امتدادا لالتزامها بالمشاركة الفاعلة في كل ما يخدم الكويت، ويعكس إيمانها بأهمية تكامل الجهود الوطنية للحفاظ على أمن الوطن واستقراره ودعم مسيرته التنموية، وأضافت بأن المبادرات الوطنية المشتركة تمثل نموذجا عمليا للتعاون بين مختلف القطاعات، وتسهم في تعزيز الجاهزية المؤسسية، وترسيخ ثقافة المسؤولية المجتمعية، بما يواكب تطلعات دولة الكويت نحو مستقبل أكثر استدامة ومرونة.

وأكدت الشركة الكويتية للمنتزهات استمرارها في دعم المبادرات التي تخدم المجتمع وتعزز الشراكة مع مختلف الجهات الوطنية، انطلاقا من التزامها بالإسهام في تحقيق التنمية المستدامة وترسيخ قيم العطاء والعمل المشترك.

وفي ختام البيان، أعربت الشركة عن خالص تمنياتها بأن يحفظ الله دولة الكويت وقيادتها الرشيدة وشعبها الكريم، وأن يديم عليها نعمة الأمن والاستقرار والازدهار، في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد، وسمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد، وسمو الشيخ أحمد العبدالله رئيس مجلس الوزراء.

بتجربة أكاديمية دولية وزيارات ميدانية إلى أبرز المؤسسات القانونية البريطانية

كلية القانون الكويتية العالمية تختتم برنامجها الصيفي الثالث في لندن

اختتمت كلية القانون الكويتية العالمية فعاليات البرنامج الصيفي الثالث في لندن، الذي نظمته بالتعاون مع جامعة إيسيكس، في تجربة أكاديمية دولية واصلت من خلالها الكلية نجاح برامجها، ورسخت مكانتها في بناء شراكات أكاديمية عالمية تتيح لطلبتها التعلم في بيئات تعليمية متقدمة.

وامتد البرنامج على مدى أسبوعين، فصل دراسي مكثف، متضمنا ثلاثة مقررات أكاديمية هي: قانون الاتحاد الأوروبي، ونظام المعاملات المالية الإسلامية، ومقرر التحكيم، قدمها نخبة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة إيسيكس وجامعة مانشستر وكلية القانون الكويتية العالمية، بما وفر للطلبة تجربة علمية متكاملة تجمع بين الدراسة الأكاديمية والتطبيق العملي.

وأكد رئيس كلية القانون الكويتية العالمية د.محمد المقاطع أن النجاح المتواصل للبرنامج الصيفي في نسخته الثالثة يعكس حرص الكلية على تقديم تعليم قانوني بمعايير عالمية، وترسيخ التعاون الأكاديمي الدولي مع الجامعات المرموقة، بما يفتح أمام الطلبة آفاقا أوسع لاكتساب المعرفة والخبرة والانفتاح على التجارب القانونية المقارنة.

وأضاف المقاطع أن الكلية تؤمن بأن إعداد القانوني المتميز لا يقتصر على قاعات الدراسة، بل يمتد إلى المعايشة المباشرة للمؤسسات القانونية والقضائية الرائدة، والاطلاع على أفضل الممارسات العالمية، بما يسهم في بناء شخصية قانونية قادرة على مواكبة التطورات المتسارعة في المجال القانوني، وتعزيز جاهزية الخريجين لسوق العمل محليا ودوليا.

من جانبها، أوضحت مديرة البرنامج الصيفي في لندن د.سها التركيت أن البرنامج شهد مشاركة طلبة كلية القانون الكويتية العالمية، إلى جانب طلبة من جامعات اخرى، الأمر الذي أوجد بيئة تعليمية متعددة الثقافات عززت التبادل الأكاديمي ووسعت آفاق المشاركين العلمية والفكرية. وأضافت أن البرنامج لم يقتصر على الجانب الأكاديمي، بل تخللته سلسلة من الزيارات الميدانية إلى مؤسسات أكاديمية قانونية وقضائية بارزة في المملكة المتحدة، كان من أبرزها زيارة المحكمة العليا في المملكة المتحدة.

د.محمد المقاطع

الطلبة المشاركون في البرنامج الصيفي